

وعلى القرار الجمهوري رقم ١٩٠٠ لسنة ١٩٦١ بشأن سلطات الوزراء
ومستويات كل منهم في تحقيق الأهداف بالنسبة للتوسعات العامة ؛
وعلى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة والقوانين
المعدلة له ؛

وعلى قرارات مجلس الوزراء الصادرة في ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٤٤ بشأن
قواعد كادر المال والقرارات المعدلة له ؛

وعلى القرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بلائحة نظام العاملين
بالشركات ؛

وعلى القرار الجمهوري رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار نظام العاملين
بالمؤسسات ؛

وعلى القرار الجمهوري رقم ٥٨٩ لسنة ١٩٦١ بشأن مرتب الإقامة لموظفي
الدولة ومستنديها ؛

وعلى القرار الجمهوري رقم ٣٣٢٠ لسنة ١٩٦٢ بمنح موظفي وعمال
المؤسسات العامة وهيئاتها وشركاتها التابعة لوزارة الإصلاح الزراعي بدل
طبيعة عمل ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

قرر :

مادة ١ - تعديل المادة الأولى من القرار الجمهوري رقم ٣٣٢٠
لسنة ١٩٦٢ لتكون على الوجه الآتي:

"يمنح العاملون بالمؤسسات العامة وهيئاتها وشركاتها التابعة لوزارة الإصلاح
الزراعي وإصلاح الأراضي بدل طبيعة عمل بعد أقصى ٨٠٪ (ثمانون
في المائة) من المرتب أو الأجر الأساسي لمن يعملون في الواحات الخارجية
والداخلية والبحرية والغرافة ومبوءة ويشمل هذا البدل بدلات الإقامة
والخطر والعدوى والتشميس والصحراء والاعتراب وأجور ساعات العمل
الإضافية

ويصمم شروط ونفقات هذا البدل قرار من مجلس إدارة المؤسسة
أو الهيئة المختصة"

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

مادة ١ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٠٤٨ لسنة ١٩٦٤

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ ؛

وعلى ما عرضه وزير الثقافة والإرشاد القومي ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

قرر :

مادة ١ - يرخص للسيد/عبد الحليم حسن المرقب الفني بشركة مطبعة
مصر بالجمع بين المناش ومكافأة تعادل الفرق بين هذا المعاش ومرتبته
المعاقبة .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

مادة ١ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٠٥٠ لسنة ١٩٦٤

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ ؛